الجامعة العربية وتحقيق المصالحة الوطنية فى العراق

قراءة فى طبيعة الصراع وفاعلية الدور

إيمان أحمد رجب(*)

يشهد العراق منذ احتلاله عملية إعادة بناء تتزامن مع الصراع الذى نتج عن عملية الاحتلال ذاتها، وعما صاحبه من فراغ للقوة، نتج عن هدم مؤسسات الدولة وهياكلها. ومثل هذا التزامن يضفى قدرا من الخصوصية على الحالة العراقية؛ إذ تتطلب عملية إعادة البناء فى المجتمعات المنقسمة (كالمجتمع العراقى) انتهاء حال الصراع حتى تتوافر مقومات نجاح العملية، خاصة بعد تيقن القوى المتصارعة من استحالة أن تكون النتيجة صفرية، ومن ثم يصعب قبولها منطق التعايش الذى يحل محل منطق الإقصاء، ومن تدمير الآخر، كما تتطلب وجود تصور لكيفية إعادة بناء الثقة بين تلك القوى. ويزداد تعقد هذا التصور، ومن ثم يصعب اقتناع القوى المتصارعة به فى حال تطابق الحدود المعرفة لتلك القوى مع حدود الانتماء العرقى والعشائرى والدينى والمذهبى.

ويصاحب هذا البعد المعنوى فى إعادة البناء بُعد مادى، ينصرف إلى بناء مؤسسات تكون وعاء تنصهر فيه كل الخلافات والولاءات الضيقة؛ كالولاء للطائفة أو العشيرة، التى تظهر على السطح فى أثناء فترة الصراع، بحيث يتبلور فيها توافق على كيفية اقتسام السلطة والثروة، وتصاغ فى إطارها سياسات تخدم الحد الأدنى من مصالح تلك القوى بدون أن يتم الإضرار بمصالح أى منها، ويتبلور فى ظلها أيضا شعور بالولاء والانتماء للدولة الجديدة

(*) باحثة فى مجال السياسة.

ومؤسساتها، تكون لـه الأولوية على الولاءات الضيقة، فيكون بذلك مؤمنا لعملية بناء الثقة والضامن لعدم اندلاع الصراع مرة أخرى.

كما يكون هذا الولاء المرادف لمفهوم المواطنة، ذلك المعيار الذى يستخدم فى تقويم السياسات، ومدى سيرها فى اتجاه عملية البناء، ولا بد أن تكون هناك حملات وطنية لغرسه فى عقول كل فئات الشعب وقلوبهم، وليس لدى قيادات القوى المتصارعة فحسب.

وبذلك فإن عملية إعادة البناء تتطلب أن تكون الدولة قادرة على التغلب على أزمات التنمية السياسية التى أعتقد أن أقواها فى خلال هذه المرحلة، والتى يتعين إدارتها بصورة متزامنة؛ هى: أزمة الهوية؛ أى بلورة شعور بالولاء للدولة، وأزمة التغلغل؛ أى أن تكون قادرة على بسط سلطتها الأمنية على كل أجزاء الإقليم التابع لها.

ويمكن رصد مجموعة من الملاحظات عن عملية إعادة البناء فى العراق. فمن ناحية، تتم هذه العملية فى ظل استمرار الاحتلال، ووفق خيارات لا يصوغها الشعب العراقى بمفرده، وإنما بتوجيه من القوات الأمريكية. والدليل على ذلك أن الأخيرة تفردت بقرار هدم أجهزة الدولة، وتسريح الجيش العراقى، وذلك فى الوقت الذى رأى فيه عدد من القيادات العراقية؛ كإياد علاوى (الذى تولى منصب رئيس الوزراء فى الحكومة الانتقالية التى تشكلت فى يونيو ٢٠٠٤) خطأ ذلك المسلك، لأنه من أسباب تعقيد الوضع الأمنى هناك[١]، كما تفردت بقرار إقحام العشائر السنية فى عملية تأمين المحافظات العراقية، عن طريق إنشاء مجالس الإسناد والإنقاذ. فبرغم وجود قبول لتلك العملية؛ فإنها تفتقر إلى وجود شعور بالمسئولية تجاه إنجاحها من قبل القوى المتصارعة التى سيتم الوقوف عليها لاحقا.

ومن ناحية أخرى، يغلب على العملية الطابع المادى؛ إذ حرصت الإدارة الأمريكية وحاكمها المدنى فى العراق (بول بريمر) على إنشاء مؤسسات ذات

طابع ديمقراطى، يفترض فيها تمثيلها للشعب، فاهتمت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالى والحكومة المنبثقة عنه، والحكومة الانتقالية "ذات السيادة" التى تولت زمام الأمور فى العراق منذ ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، وحكومتى الجعفرى والمالكى المنتخبتين فى ديسمبر ٢٠٠٥، ويناير ٢٠٠٦ على التوالى.

وأغفلت - فى المقابل - البعد المعنوى فى العملية، واتبعت من الإجراءات ما من شأنه أن يزيد من عدم الثقة بين الطوائف العراقية؛ إذ اعتمدت المحاصصة الطائفية بين الطوائف الثلاث الكبرى (الشيعية والسنية والكردية) أسلوبا لتشكيل مجلس الحكم الانتقالى الذى تألف من ٢٥ مقعدا، وزعت على الشيعة، بواقع ١٣ مقعدا، وكل من السنة والأكراد، بواقع خمس مقاعد، وحصل المسيحيون والتركمان على مقعد واحد لكل منهما.

ورأى بريمر ذلك وسيلة لتعويض من همشوا وظلموا فى عهد النظام السابق، ثم جاء تشكيل الحكومة الانتقالية ذات البضع والثلاثين حقيبة وزارية مرسخا لهذا المفهوم؛ إذ حصل الشيعة على منصب رئيس الوزراء الذى يمثل نقطة الثقل الأساسية فى النظام الجديد، والذى تولاه إياد علاوى، ومنصب رئيس الجمهورية الذى هو منصب شرفى، والذى شغله إبراهيم الجعفرى، إضافة إلى سبع حقائب وزارية.

فى حين حصل السنة على منصب رئيس الجمهورية الذى شغله غازى عجيل الياور، وخمس حقائب وزارية؛ من أهمها الدفاع والداخلية، وحصل الأكراد على منصب نائب رئيس الجمهورية الذى شغله روش شاويس، وثمانى حقائب وزارية؛ من أهمها الخارجية، ومنصب نائب رئيس الوزراء للشئون الأمنية، وحصل التركمان والمسيحيون على حقيبة وزارية واحدة لكل منهم؛ تمثلت فى العلوم والتكنولوجيا والهجرة على التوالى[٢].

ثم عدل هذا الأسلوب بصيغة شبيهة بالصيغة اللبنانية فى توزيع المناصب السياسية، وتركت مسألة شغلها لنتائج الانتخابات، وهذا ما اتضح فى انتخابات ٢٠٠٦، غير أن كلتا الصيغتين لا تحظيان بقبول عراقى مطلق، وذلك على خلاف الوضع فى لبنان؛ خاصة مع غياب تمثيل عادل للسنة، ولعل هذا يفسر استمرار الصراع بين القوى.

كما اعتمدت القوات الأمريكية مفهوما مشوها للمواطنة، يقصى من أسمتهم بـ "الصداميين والبعثيين"، من خلال قانون اجتثاث البعث، ومن أسمتهم بـ "الإرهابيين والتكفيريين"، فضلا عن إقصائها من أسمتهم بالمتمردين Insurgents الذين يرفعون شعار المقاومة الوطنية.

وعملت على استغلال الولاءات الضيقة، من أجل تحقيق مآربها فى العراق، وهذا من شأنه أن يضر بالعملية كلها، فسعت للتحالف مع العشائر السنية وإمدادها بالسلاح، فى إطار خطتها الأمنية الخاصة بالقضاء على تنظيم القاعدة فى العراق؛ وهو مما أثار حكومة المالكى التى تسعى لسحب السلاح من الشارع، فهددت بتسليح الشيعة ردا على ذلك[٣].

وتجد الملاحظة الأولى مصداقية بالنظر إلى حقيقة استمرار حالة الصراع، جنبا إلى جنب، مع عملية إعادة البناء الذى يتمحور حول اقتسام السلطة والثروة والنفوذ فى أجهزة الدولة الجديدة.

ونظرا إلى ما يعانيه استمرار هذا الصراع من استنزاف لما تبقى من موارد العراق، فضلا عن آثاره الإقليمية، اهتمت الجامعة العربية، فضلا عن الحكومة العراقية، بدءا من حكومة علاوى، بتحقيق المصالحة الوطنية، وبلورة مفهوم المواطنة، ليشمل القوى المتصارعة كافة.

وحتى يتسنى لنا فهم طبيعة دور الجامعة العربية فى تحقيق المصالحة الذى يمتاز بقدر من الاستباقية فى تعامله مع هذه المسألة، لابد من الوقوف أولا على طبيعة الصراع فى العراق وأطرافه وكيفية إدارتهم له.

أولا- طبيعة الصراع فى العراق:

يشهد العراق اليوم صراعا بين قوى ذات أجندات متباينة حول توزيع السلطة والثروة يمتد ليشمل - فى حالات - معينة العراق كله، وينحصر فى حالات أخرى فى مناطق ومحافظات معينة، ليكتسب بذلك طابعا مناطقيا، ويمتاز بقدر من التجدد من حيث أطرافه، على نحو يمكن معه التمييز بين مجموعتين من القوى: قوى طرف فى الصراع منذ بداياته الأولى؛ وتعد من المنشئين له، وقوى جديدة نتجت عن تفاعلات تلك القوى القديمة.

وتتألف **القوى القديمة** من أربع قوى رئيسية، وتتمثل **القوى الأولى** فى الحكومة العراقية والأجهزة الأمنية التابعة لها التى تسعى لإنهاء وجود الميليشيات والمقاومة الوطنية المسلحة، وتأكيد سلطتها الأمنية[٤]، وإن استلزم ذلك الدخول معها فى صدام عسكري[٥].

وقد دخلت بالفعل حكومة علاوى فى هذا الصدام مع جيش المهدى الذى استمر حتى أغسطس ٢٠٠٤، ولم يتوقف إلا بعودة آية الله العظمى على السيستانى إلى العراق، وطرحه مبادرة "الزحف" على النجف.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة علاوى قد اعتمدت أسلوب التفاوض والحوار قبل اللجوء إلى المواجهة العسكرية، حتى إنها أعلنت عن عفو جزئى عن عناصر المقاومة الذى كان يشمل المضللين فقط، وليس المجرمين المتورطين فى جرائم قتل، فى حال تقديمهم معلومات عن الضالعين فى المقاومة، كما سعت لعقد هدنة مع بعض قادة جماعات المقاومة؛ من أمثال السيد مقتدى الصدر فى يونيو ٢٠٠٤، التى شملتها، وجيش المهدى التابع له، وقوات التحالف، وبذلك سعت لاحتواء المقاومة بدلا من إفراغها من مضمونها، تمهيدا لمشاركة عناصرها فى العملية السياسية.

وقد كان علاوى على وشك النجاح فى ذلك، خاصة بعد تمكنه من إبرام

تلك الهدنة مع أبرز زعماء الشيعة فى العراق، غير أن تحقق ذلك النجاح فعلا توقف على مدى قدرته على المحافظة على تلك الهدنة، وإصدار ذلك العفو، بدون أن يؤدى ذلك إلى تصدع حكومته، خاصة مع وجود معارضين لذلك المسلك، فضلا عن قدرته على ضبط سلوك القوات الأمريكية. وقد انهارت الهدنة فعليا؛ نتيجة اشتباك الأخيرة التى حاصرت منزل الصدر فى النجف بحراسة، وتصاعد المواجهات بينهما بعد ذلك فى مدينة الصدر[٦].

كما دخلت الحكومة العراقية الحالية فى صراع مسلح مع التيار الصدرى فى مدينة البصرة منذ نهاية مارس الماضى، وامتد حتى مايو الماضي[٧].

وتتألف القوى الثانية من المقاومة الوطنية التى تتفرع عنها كل القوى التى وضعت من انتهاء الاحتلال وإقامة سلطة وطنية تعكس الإرادة الذاتية للشعب العراقى هدفا لها، سواء عبرت عن ذلك سلميا، من خلال المقاطعة المرحلية للانتخابات على أساس أن عقدها فى ظل الاحتلال ينقص من مصداقيتها (كهيئة علماء المسلمين التى قاطعت انتخابات ٢٠٠٥، غير أنها انخرطت بعد ذلك فى العملية السياسية)، أو عسكريا، وهذا ما كان يقوم به أنصار التيار الصدرى وجيش المهدى التابع له، حتى قبل مشاركته فى انتخابات ٢٠٠٦، وعقده اتفاق الهدنة مع السيستانى فى إبريل ٢٠٠٧[٨].

ولا تنحصر المقاومة المسلحة فى الجماعات الشيعية (مثل: سيوف الحق والأنصار، وكتائب الإمام على، والإمام الكاظم، والإمام الهادى، والإمام العسكرى، وكتائب أهل الحق)، أو فى الجماعات السنية (مثل: جيش أنصار السنة، والجبهة الوطنية لتحرير العراق، وجيش محمد، وسرايا التمكين، وحركة المقاومة الإسلامية)، بل هناك جماعات مقاومة كردية (مثل: جيش أنصار الإسلام الذى يتألف من جند الإسلام، وحماس الكردية، وحركة التوحيد التى نشطت فى شمال العراق)[٩].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة؛ كتنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين الذى يرفع شعار المقاومة مع إضفاء بعد دينى عليه.

وتتمثل **القوى الثالثة** فى الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب المندمجة فى العملية السياسية التى ترغب فى أن تضمن لها نفوذا فى الأجهزة الأمنية، خاصة بعد أن فقدت حقيبة الداخلية، أو أن تسيطر أمنيا على مناطق معينة تتمتع فيها بنفوذ يفوق نفوذ العشائر المقيمة فيها، (ومنها منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامى الذى يرأسه عبد العزيز الحكيم، وجيش المهدى التابع للتيار الصدرى المسيطر على المنطقة الممتدة من مدينة البصرة غرب بغداد حتى ديالى وكركوك، وهدفه المعلن حماية المراقد المقدسة الموجودة هناك، وقوات البشمركة الكردية البالغ عددها ٦٠ ألف جندى التى تتمتع بشرعية من الحكومة المركزية ببغداد، على خلاف الميليشيات المسلحة الأخرى؛ إذ تضمن نفقاتها ضمن الموازنة العامة للدولة).

فى حين تتألف **القوى الرابعة** من قوات الاحتلال البريطانية والأمريكية التى تسعى للقضاء على تنظيم القاعدة فى العراق، والمقاومة الوطنية بوصفها إرهابا، فضلا عن تمكين الحكومة أمنيا.

أما **القوى الجديدة** فى هذا الصراع فهى مجالس الصحوة التى سميت لاحقا بمجالس الإسناد والإنقاذ. وبرغم ما يعكسه وجود هذه المجالس فى العراق من تنفيذ لفكرة الشراكة المجتمعية فى تحقيق الأمن؛ فإن دلالات وجودها بوصفها طرفا فى الصراع الدائر فى العراق خطيرة.

فمن ناحية، تم تشكيلها من قبل القوات الأمريكية بوصفها وسيلة لإعطاء العشائر السّنية دورا فاعلا فى عملية إعادة البناء، وأنشئت بداية فى محافظة الأنبار فى سبتمبر ٢٠٠٦، وتشكلت بصفة أساسية من خليط من عناصر مسلحة تنتمى إلى العشائر السنية فى كل محافظة، وعناصر تنتمى إلى اللجان الشعبية

التى هى جماعات مسلحة انشقت عن القاعدة، ومتطوعين من أبناء المحافظات، وبلغ عدد هذه المجالس حتى نهاية عام ٢٠٠٧ (١٨٠) مجلسا، تضم ٨٠ ألفا من العرب السنة[١٠].

ولم تتوصل الحكومة بعد لصيغة للتعامل معها، فمن ناحية يطالب رئيس هذه المجالس بتشكيل وزارة خاصة بها لتنظيم عملها، فى حين يطالب عناصر هذه المجالس وبعض شيوخ العشائر، فضلا عن بعض القوى السياسية، بدمجها فى الأجهزة الأمنية للدولة على النحو الذى يكفل حضور سنى فيها. ومن ناحية أخرى ترفض مجالس المحافظات هذا المطلب بسبب مشاركة بعض عناصر تلك المجالس فى قتل مواطنين، وخطفهم فى خلال السنوات الثلاث الأخيرة[١١].

وقد دخلت هذه المجالس فى صراع مع أجهزة الشرطة فى ديالى منذ مطلع فبراير من هذا العام؛ إذ أخذت تطالب بإقالة رئيس جهاز الشرطة فى المحافظة بسبب انتهاكاته لحقوق المعتقلين، فضلا عن ممارساته المخلة بأمن المحافظة، وتصاعد الأمر إلى حد المواجهات المسلحة بين عناصر الشرطة واللجان الشعبية، وهو ما دفع الأخيرة إلى إعلان وقف التعاون مع أجهزة الأمن العراقية لحين تنفيذ مطالبها[١٢].

فبرغم نجاح هذه المجالس فى خفض العنف فى العراق بمعدل يتراوح بين ٦٠ و ٧٠% بحسب وزارة الخارجية العراقية؛ فإنها لم تقبل بعد بوصفها جزءا من النظام الأمنى العراقى، ولا تزال تمول من قبل قوات التحالف، ولا يزال الأكراد يرفضون وجودها فى الأماكن المختلطة والمتنازع عليها (مثل: كركوك وبعض مناطق الموصل)[١٣]. وهذا يعنى عدم قبول هذه الأطراف منطق تسويات فترة ما بعد الصراع التى تفترض القبول بوجود الطرف الآخر، وتمتعه بفرص متساوية فى المشاركة فى عملية إعادة البناء.

وبالنظر إلى مدى قوة هذه القوى وتماسك مواقفها، يمكن ملاحظة ما تعانيه القوى الأولى من ضعف بيّن، ينذر باحتمال استحالتها إلى مسرح جديد

للصراع. فمن ناحية يتألف الجيش العراقى من ١١٤ كتيبة خضعت للمحاصصة الطائفية؛ إذ يضم ٧٠ كتيبة شيعية (٤٥ كتيبة سنية، و ٩ كتائب كردية)[١٤]، وذلك فضلا عن ضعف جهاز الشرطة الذى بلغ عدد عناصره العامة والمساندة حتى مارس الماضى ٣٢١ ألف رجل[١٥]، والذى ما زال هو والجيش يقوم ببعض مهام المساندة والمشاركة للقوات الأمريكية والبريطانية فى العراق، ويصدق هذا القول على المناطق التى أعلن تسليمه إياها لإدارتها أمنيا، فى الوقت الذى تقف القوات البريطانية على أهبة الاستعداد للتدخل عند الحاجة.

وذلك فضلا عن تعمد تقليل المكون السنى فى هذه الأجهزة، وهذا ما يؤكده نزوع حكومة المالكى إلى تجنيد الشيعة لتغطية النقص الذى نتج عن تسريح حوالى ١٨٠٠ عنصر، نتيجة لتدنى مستوى المهنية فى أثناء المواجهات مع جيش المهدى فى البصرة، فى الوقت الذى لم ينظر فيه إلى طلبات التجنيد التى قدمتها عناصر مجالس الصحوات منذ أشهر[١٦].

ومن ناحية أخرى تعانى حكومة المالكى اليوم من أزمة سياسية تمس شرعيتها؛ إذ انسحب منها فى خلال أغسطس ٢٠٠٧ نحو ١٧ وزيرا ينتمون إلى جبهة التوافق السنية. وبذلك باتت ذات أغلبية شيعية، فضلا عن الانتقادات التى وجهها بوش للمالكى، نتيجة عجزه عن تحقيق المهام المنوطة بحكومته، وتأييد عدد من الدول الأوربية لتلك الانتقادات (كفرنسا)، مع صمت الدول العربية، وعدم إبدائها أى تأييد لحكومته[١٧]، وذلك إلى جانب الحملة التى يقودها إياد علاوى، ورئيس جبهة التوافق عدنان الدليمى، من أجل وقف الدعم الأمريكى لحكومة المالكى بسبب توجهاته الموالية لإيران[١٨].

وفى ظل ذلك، يحاول المالكى رأب الصدع فى حكومته، عن طريق الدخول فى مفاوضات مع جبهة التوافق العراقية للعودة إلى الحكومة، من خلال وعده ورئيس الدولة جلال طالبانى بتشكيل حكومة بعيدة عن المحاصصة الطائفية. وهذا يثير التساؤل حول مدى قدرته على التغلب على ما أفرزته

انتخابات ٢٠٠٦ فى تشكيل تلك الحكومة، وما إذا كان سيلتزم بمعيار الكفاءة فى إطار تلك النتائج فى تشكيلها أم ستحركه دوافع أخرى؛ فهذا الأمر لا يزال محل نقاش داخل العراق[١٩].

إلى جانب ذلك، هناك نوع من التخبط فى موقف المقاومة الوطنية من الاحتلال؛ إذ قبلت بعض قوى المقاومة التعاون مع القوات الأمريكية من أجل التصدى لخلايا القاعدة فى غرب العراق، وبعض المنتمين إلى جيش المهدى مع القوات البريطانية فى البصرة[٢٠]. ومثل هذا التخبط يثير الشكوك حول مدى مصداقية كونها مقاومة وطنية، تهدف إلى إنهاء الاحتلال، وما إذا كان تعاونها معها ضد خلايا القاعدة من قبيل إثبات عدم تبعيتها لها، ومن ثم نزاهتها بوصفها مقاومة وطنية، أو ما إذا كان من قبيل التفكير الاستراتيجى من أجل تهدئة الأوضاع هناك على النحو الذى يسمح لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتقليص قواتهما فى العراق لتتحمل، القوات الأمنية العراقية المسئولية فيها، وعلى النحو الذى يمهد لانسحابها من العراق كلية.

على أن القراءة المتأنية للواقع العراقى وللمخططات الأمنية الأمريكية هناك تؤكد أن هذا الانسحاب هو فى حقيقته إعادة نشر للقوات بهدف التمركز فى قواعد خارج المدن العراقية، وهذا ما يؤكده التقرير المشترك الصادر عن وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٣، الذى نص على تمركز القوات فى مواقع بعيدة عن المدن؛ لأنها ستكون أهدافا سهلة للإرهابيين، وستبقى وجودا عسكريا كبيرا يضمن نفوذها، وعدم رجوع العراق إلى سياساته العدوانية فى حالة سيطرة القوى المضادة (القوى الوطنية والقومية)[٢١].

وفى سبتمبر الماضى أعلن عن التوصل إلى اتفاق بين حكومة المالكى والإدارة الأمريكية لإنشاء ثلاث قواعد عسكرية، وتلاه إعلان توقيع اتفاق مبادئ بين الجانبين، فى نوفمبر الماضى، يفيد باستمرار وجود ٥٠ ألف جندى

أمريكى فى العراق، بموجب اتفاق يتم إبرامه فى ٢٠٠٨، مقابل تأمين العراق ضد أى انقلاب داخلي[٢٢]. ولا توحى المحادثات التى تجرى بهذا الشأن بسحب للقوات فى خلال العام الجاري[٢٣]، وبذلك يكون تفسير موقف تلك الجماعات المقاومة منحصرا فى الاحتمال الأول.

فضلا عن ذلك، توجد حملة تشويه منظمة ضد المقاومة العراقية، عن طريق وصفها بالإرهاب، وبكونها ذراعا سورية -إيرانية- امتدت داخل العراق لتصفية حسابات قديمة مع السنة العراقيين[٢٤]، وذلك إلى جانب الحملات الإعلامية التى تحوى ضمنا رفضا لنشاط المقاومة المسلحة، لكونه نشاطا يهدم "العراق الجديد"، والتى عادة ما تتناقلها قناتا العربية والحرية.

ومن ناحية أخرى، تشهد الميليشيات المسلحة الشيعية صراعا على النفوذ والسلطة فى أقاليم معينة، ومن ذلك ما شهدته كربلاء من حدوث توترات بين جيش المهدى وقوة حماية العتبات التابعة للسيستانى، وما تبعها من صدامات بينهما للسيطرة على ضريحى العباس والحسين فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣، والصراع الذى تشهده البصرة بين حزب الفضيلة الشيعى والمجلس الأعلى الإسلامى، وجيش المهدى؛ إذ يسعى الأول لإحكام قبضته على التجارة (ويشمل ذلك ميناء البصرة والحكم المحلى والنفط)، فى حين يتنافس الأخيران على السيطرة على الأجهزة الأمنية هناك[٢٥].

كما تشهد العمارة والناصرة والديوانية والسماوى صراعا من النوع نفسه، ودخل المهدى فى صراع مسلح مع منظمة بدر فى الجنوب فى ١٤ إبريل ٢٠٠٤، وتعرض التيار الصدرى لحملة اعتقالات توعد بالرد عليها فى حال استمرارها[٢٦].

وقد نتج عن ذلك تنامى مظاهر العنف التى استهدفت الأماكن المقدسة الشيعية والسنية، فضلا عن استهداف رجال الدين؛ إذ استهدف حتى ٢٠٠٦

نحو ١٢٠ مسجدا[٢٧]، وكان أول رجل دين شيعى يتم اغتياله هو محمد باقر الحكيم فى أغسطس ٢٠٠٣، وتلاه اغتيال الإمام عبد المجيد الخوئي[٢٨]، وذلك فضلا عن تفجيرات الكاظمية الشيعية فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥، وتفجير مرقدى الإمامين على الهادى والحسن العسكرى فى سامراء ذات الأغلبية السنية فى ٢٢ فبراير ٢٠٠٦، التى تلاها اغتيال ١٤ إماما سنيا. وهناك من عد هذه التفجيرات بداية العنف الطائفى بين السنة والشيعة.

ويلاحظ أنه برغم انتشار هذه المظاهر من العنف منذ السنة الأولى للاحتلال الذى أسماه سفير الولايات المتحدة السابق فى العراق زلماى خليل زاد بالـ "العنف المذهبى"؛ فإن حكومة الجعفرى رفضت الاعتراف بوجوده، وصرح الجعفرى بأنه "لا يوجد سنى يقتل شيعيا، ولا يوجد شيعى يقتل سنيا، ولكن هناك من يمارسون الإرهاب باسم الطائفية،"، وأكد أن فى العراق إصرارا على الحفاظ على الموروث الرائع فى التعايش المذهبى والدينى والقومى[٢٩]؛ لذا لم يتعامل جديا مع أفكار الجامعة الخاصة بتحقيق المصالحة الوطنية التى طرحت فى أثناء فترة توليه، كما ضيع على الشعب العراقى فرصة علاج الصراع فى مراحله الأولى، وزاد من تعقيد مهمة المالكى اليوم الذى أقر بوجوده.

ثانيا- دور الجامعة فى تحقيق المصالحة الوطنية:

طرحت الجامعة العربية عددا من الأفكار من أجل تحقيق المصالحة بين القوى المتصارعة داخل العراق، وتحديدا الحكومة العراقية والميليشيات والمقاومة الوطنية؛ إذ عدت استمرار كون القوات الأمريكية والبريطانية طرفا فى الصراع لابد أن ينتهى مع انتهاء الاحتلال.

ويمكن تبرير اهتمام الجامعة العربية بتحقيق المصالحة فى العراق

بإدراكها ما يعنيه استمراره من احتمال انتقاله إلى دول عربية مجاورة، يتألف نسيجها المجتمعي من القوميات والمذاهب ذاتها التي يتألف منها نسيج المجتمع العراقي بفعل نظرية أثر الانتشار Spill over effect، خاصة تلك التي يعاني فيها الشيعة من إقصاء منظم عن السلطة والثروة، وأعني بذلك حالتي البحرين والسعودية تحديدا، فصعود الشيعة في العراق منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي كان له أثره الواضح في مطالب الشيعة في البحرين على سبيل المثال، الذين أخذوا يطالبون بتحقيق الوحدة الوطنية بينهم وبين السنة، مع الحفاظ على خصوصيتهم، وما يعنيه ذلك من فتح الوزارات التي طالما أغلقت دونهم (كالداخلية والدفاع والخارجية).

كما أخذوا يطالبون بإحداث تغييرات جوهرية في الحكومة، بل تغيير رئيس الوزراء الذي يشغل هذا المنصب منذ استقلال البحرين[٣٠] وأخذ بعض رجال الدين الشيعة يباركون مواقف بعض الجمعيات السياسية البحرينية، على غرار ما يفعله آية الله العظمى السيستاني في العراق؛ فقد بارك آية الله الشيخ علي أحمد قاسم المؤتمر الدستوري الذي عقد في فبراير ٢٠٠٤، والذي طالب بمعاودة العمل بدستور ١٩٧٣ بدلا من دستور ٢٠٠٢، ووصفه بأنه "معقول وقانوني وعلى خط الإصلاح"[٣١]. كما دعا آية الله السيستاني الجمعيات السياسية الشيعية التي كانت قد قاطعت انتخابات ٢٠٠٢ بالمشاركة في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦، والتخلي عن خيار المقاطعة، وبالفعل استجابت لتلك الدعوة.

وترجع بدايات طرح الجامعة العربية أفكارها الخاصة بتحقيق المصالحة في العراق إلى المؤتمر الدولي الذي عقد في شرم الشيخ حول العراق في نهاية ٢٠٠٤؛ إذ تبنت الدعوة الفرنسية الخاصة بعقد مؤتمر دولي يجمع القوى العراقية كافة.

ومهدت الجامعة لطرح أفكارها رسميا بعدد من الخطوات؛ إذ سعت

لتأمين حضورها داخل الأراضى العراقية بما يجعلها على مقربة من الصراع، وبما يسهل لها لعب دورها فى حلحلته عن طريق بعثتها الدبلوماسية التى أقر تشكيلها فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٥، ووصلت إلى العراق برئاسة مختار لمانى فى ١٨ إبريل ٢٠٠٦؛ أى بعد تشكيل الحكومة العراقية الدائمة برئاسة المالكى.

وقد صرح لمانى بأن الهدف من إرسال هذه البعثة "منع وقوع حرب طائفية"[٣٢]، وأن عمل الجامعة فى العراق سيرتكز على ثلاثة مبادئ؛ تتمثل فى الحفاظ على وحدة التراب العراقى، وإنجاح العملية السياسية عبر الوصول لقناعات مشتركة باستحالة حكم العراق من طرف واحد، إضافة إلى ضمان تواصل العراق مع محيطه العربى. وكل ذلك لا يحدث إلا بتحقيق توافق بين العراقيين أنفسهم"[٣٣].

والنظرة الفاحصة لهذا التصريح توضح أن الجامعة حرصت على أن تسهم فى تسهيل العملية السياسية فى العراق بدون التدخل فى تفاصيلها، على نحو لا يخل بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وبشرط ألا تؤدى تفاعلاتها إلى حرب أهلية طائفية تضر بالمنطقة العربية كلها[٣٤].

كما حرصت على ضمان تأييد القيادات الدينية للعبها دورا فى تحقيق المصالحة؛ إذ زار لمانى المراجع الدينية فى العراق (كآية الله العظمى على السيستانى، ومحمد سعيد الحكيم، وإسحاق الفياض، ومقتدى الصدر) الذين أكدوا قبولهم دور الجامعة[٣٥].

وطرح عمرو موسى مبادرة الجامعة فى أثناء زيارته إلى العراق فى خلال فترة حكم إبراهيم الجعفرى، مستغلا فى ذلك ما تعنيه تلك الزيارة من استمرار كون العراق جزءا من محيطه العربى، وتمكن من الحصول على تأييد الأكراد؛ إذ صرح جلال طالبانى حينها بأن مبادرة موسى تخدم جميع الأطياف، وتقدم خدمة كبيرة للعراق، والجامعة العربية أفضل من يقوم بهذا الدور،

ورحب بمشاركة كل القوى المؤمنة بالعراق الديمقراطى الاتحادى، وبالتعايش مع جميع مكوناته[٣٦].

فى حين لم تحظ زيارة موسى بالترحيب نفسه من قبل الحكومة المركزية فى بغداد؛ إذ صرح نائب رئيس الوزراء إبراهيم الجعفرى أحمد الجلبى بأن الجامعة تريد أن تساوى بين البعث والسنة فى العراق، وهذه معادلة غير قائمة، فالبعث لا يساوى السنة، وأن الغرض من هذه العملية الالتفاف على العراق الجديد"[٣٧]. وأكد الجعفرى فى كلمته أمام اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الذى عقد فى القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٥ رفضه دمج البعثيين، وصرح بقوله: "وضعنا خطا أحمر؛ هو أنه لا مجال للبعث فى العراق"، وربط تأييده لدور الجامعة بالتزامها ذلك الخط الأحمر[٣٨].

وتمثل طرح الجامعة العربية لتحقيق المصالحة فى الأفكار الآتية:

- عد الحوار بين كل القوى المتصارعة، ويشمل ذلك البعثيين والمقاومة الوطنية، السبيل لتحقيق المصالحة، وإثبات حسن النوايا تجاه كل طرف، ومن ثم منع وقوع حرب أهلية؛ لذا دعت لعقد مؤتمر وطنى للحوار بمقر الجامعة يهدف إلى التوصل إلى حلول وسط، ترضى القوى كافة، وعنى ذلك طرح القضايا التى حسمتها الإدارة المدنية للعراق، ممثلة فى بول بريمر للنقاش، والتى تضمنها الدستور العراقى الدائم، ومن ذلك فيدرالية الدولة، وانسحاب قوات الاحتلال، وحل الميليشيات، ووضع مدينة كركوك.
- أن تكون المواطنة أساس الانتماء، وتعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية وقيمها، والتعايش المشترك بين مختلف أطياف الشعب العراقى.
- إعادة النظر فى إجراءات اجتثاث البعث وآلياته، بما يضمن محاكمة المسئولين عن ارتكاب الجرائم وفقا للقانون.

وقد عقد عدد من الاجتماعات للجنة التحضيرية للمؤتمر، ومنها اجتماع القاهرة ٢٥- ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥ الذى نتج عنه تشكيل لجنة من الجامعة العربية ورئيس الوقفين الشيعى والسنى، وعدد من القيادات الدينية لمنع استخدام المنابر للتحريض على الكراهية والفرقة[٣٩]، واجتماع القاهرة ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ الذى قرر تشكيل لجان شعبية لوقف التحريض الطائفي[٤٠]. وقد شكلت اللجنة الأولى فى يوليو ٢٠٠٦، وانعقد هذا المؤتمر فى ديسمبر من العام نفسه.

كما شكلت الجامعة لجنة وزارية من أجل المتابعة الدورية لما يجرى فى العراق، وتألفت من السعودية والعراق وسوريا والجزائر والكويت والبحرين ومصر والأردن وممثل عن الجامعة[٤١]، ولم يشهد عام ٢٠٠٧ نشاطا مكثفا من قبل الجامعة لتنفيذ مبادرتها، فى حين عاودت السعى لتنفيذها مطلع هذا العام، فى ظل ترحيب عراقى بذلك، سرعان ما تراجع[٤٢].

ثالثا- تقويم دور الجامعة:

لا يمكن الجزم بنجاح الجامعة العربية أو فشلها فى محاولتها تحقيق المصالحة الوطنية فى العراق، فالمصالحة لم تكتمل بعد، والصراع لم ينته بعد، ولكن يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات حول مدى فاعلية دورها.

بداية يفترض فى دور الجامعة، بوصفها ليست طرفا فى الصراع، أن ينحصر فى دور الضامن لنجاح المصالحة الوطنية، وهذا يعنى ابتداءً وجود رؤية لتحقيق المصالحة يؤمن بها أطراف الصراع، فتكون الجامعة الضامن لتنفيذ تلك الرؤية، غير أنه - ونظرا إلى طبيعة تسويات ما بعد الصراع التى لم تصغها القوى العراقية ذاتها - تعدى دور الجامعة دور الضامن ليصبح دور المحرك للمصالحة والمحدد لطبيعتها، على نحو أفرز شبكة متداخلة من القضايا التى باتت محل اتفاق وخلاف بينها وبين القوى أطراف الصراع.

فإذا كانت الجامعة قد تمكنت من الحصول على تأييد القيادات الدينية؛ فإنها افتقدت ذلك التأييد من قبل الحكومة المركزية ببغداد، كما سبقت الإشارة. وبرغم تغير مستوى التأييد مع وصول المالكى للسلطة: فإن الخلاف حول القوى التى تشملها عملية المصالحة لا يزال قائما، فالجامعة تسعى لأن تشمل العملية جميع القوى، ويشمل ذلك البعثيين. أما حكومة المالكى التى أيدت هذه الأفكار، وما انتهى إليه الاجتماع التحضيرى للمؤتمر، كما جاء فى بنود مبادرة المالكى لوقف العنف، التى طرحها فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦، تحت اسم مشروع المصالحة والحوار الوطنى؛ فإنها لا تزال ترفض الاندماج الكامل للبعثيين.

فبرغم أن مبادرته دعت إلى إعادة النظر فى هيئة اجتثاث البعث التى تشكلت فى مايو ٢٠٠٣ بموجب ما نص عليه الدستور؛ وإخضاعها للقضاء لتأخذ طابعا مهنيا دستوريا؛ فإنها فى المادة الرابعة أكدت رفض الإرهاب والصداميين، بدون أن تضع تعريفا محددا لهذه الفئة[٤٣].

وتعبر التعديلات التى أقرتها الجمعية الوطنية على قانون اجتثاث البعث فى ١٢ يناير الماضى[٤٤]، عن تطور طفيف باتجاه الاقتراب من موقف الجامعة، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب. فبرغم تغيير اسم القانون والهيئة المنفذة له لتكون الهيئة العليا للمساءلة والعدالة، وتقليص حجم الفئة التى يتم إقصاؤها من العملية السياسية؛ فإن نصوص القانون لا تزال ترتكز على منطق الاجتثاث.

فقد ميز القانون فى مادته الرابعة بين ثلاث فئات: الفئة الأولى التى تتم إحالتها للتقاعد؛ تشمل أعضاء القيادات والفرق والشعب ومن شغلوا درجات خاصة (كمدير عام أو ما يعادله فما فوق)، ومنتسبى الأجهزة الأمنية ما لم يتورطوا فى جرائم ضد الشعب، وتتمثل الفئة الثانية فى البعثيين الذين يتمتعون بحقوقهم التقاعدية، ويخيروا بين العودة إلى مقاعدهم الوطنية السابقة أو

الحصول على حقوق تقاعدية، وفى حال عودتهم يسمح لهم بتولى كل المناصب، ما عدا الهيئات الرئاسية الثلاث، ومجلس القضاء، والوزارات، والأجهزة الأمنية، أما الفئة الثالثة فتتألف من فدائيى صدام الذين يحرمون من أى حق فى الحياة[٤٥].

فى حين يغيب مثل هذا الخلاف فى قضية فيدرالية الدولة؛ فالجامعة تؤيد فكرة الفيدرالية ما دامت فى إطار وحدة العراق، وتقبل بالوضع القائم فى كردستان، وهذا ما أكده موسى فى زيارته للعراق، على أساس كون ذلك سبيلا للمحافظة على الاستقرار والوحدة والسلامة الإقليمية[٤٦].

وقد تبنى موقف الجامعة ذاته ميثاق التفاهم والعمل الوطنى الصادر عن المؤتمر التأسيسى الوطنى العراقى الذى عقد فى ٨ مايو ٢٠٠٤ والذى نظمته جماعات المقاومة العراقية[٤٧].

هذا فى الوقت الذى تسعى فيه عدد من القوى الشيعية لإقامة إقليم يتألف من البصرة وذى قار وميسان، مستغلة المادة ١١٥ من الدستور العراقى الدائم الذى أقر فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥[٤٨]، بحيث يتمتع بسلطات سياسية وإدارية وأمنية واسعة، وهو ما يمكنه من تحسين أوضاع تلك المحافظات، أسوة بكردستان العراق. وقد عقدت عدة مؤتمرات للمطالبة بذلك تحت مسمى "مؤتمرات إقليم الجنوب"[٤٩].

ويعد الخلاف حول مسألة مشروعية المقاومة وضرورة إنهاء الاحتلال، من أهم القضايا الخلافية بين الجامعة العربية والمقاومة الوطنية من ناحية، والحكومة العراقية من ناحية أخرى.

فبالنسبة إلى إنهاء الاحتلال، تحدثت الجامعة العربية عن ضرورة بناء القوات العراقية حتى تكون قادرة على أن تتولى المسئولية الأمنية بدلا من قوات التحالف أو القوات المتعددة الجنسيات كما أسمتها، بما يمهد لخروج الأخيرة من العراق، فى حين رددت الحكومة العراقية المقولات ذاتها التى روجت لها

الإدارة الأمريكية لتبرير وجود قواتها هناك؛ إذ وصفتها بأنها قوات تحرس العراق، وهى موجودة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣.

وصرح مسعود بارزانى فى أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الأول بقوله: "نحن نقبل هؤلاء محررين؛ لأنهم حررونا من نظام دمر ٤٥٠٠ قرية كردية"، وبأنه يؤيد نتائج الاجتماع ما دامت اتفقت مع ذلك[٥٠]، كما أكدت الحكومة العراقية أن الانسحاب المفاجئ سيؤدى إلى حرب أهلية ستضر بالمنطقة بأكملها[٥١].

أما فيما يتعلق بالمقاومة الوطنية، فلم تقر أية قرارات للجامعة وجود مقاومة عراقية، غير أن ممثليها عبروا عن تأييدها؛ إذ صرح الأمين العام المساعد للجامعة أحمد بن حلى بأن "المقاومة المسلحة فى بلد محتل واقع لا يمكن إنكاره"، مؤكدا سعيه لـ "توسيع دائرة المشاركة السياسية فى مؤتمر الوفاق لتشمل القوى المعارضة بما فيها المقاومة المسلحة"[٥٢].

كما أكد لمانى اقتناع كثير من القوى السياسية العراقية بضرورة الحوار مع المقاومة المسلحة التى تعمل ضد الاحتلال، "حتى يتم وضع حد للعنف بالعراق"[٥٣]، وأكد وجود المقاومة، وعدم كون ما يجرى فى العراق إرهابا محضا؛ إذ صرح بأن "هذا الخلط (الخلط بين الإرهاب والمقاومة) موجود، لكن المقصود بالمقاومة عموما المجموعات التى توجه نشاطها ضد الاحتلال"[٥٤].

واستقبلت الجامعة وفد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٤، وتألف من هيئة علماء المسلمين، و٥٦ قوى سياسية ودينية، وأكثر من ١٠٦ شخصية عراقية. وقدم لها مشروع وطنى بديل للاحتلال حوى بندا خاصا بوضع خطة لانسحاب قوات الاحتلال مع وجود ضمانات دولية لذلك[٥٥].

وقد اعترضت الحكومة العراقية على ذلك؛ إذ صرح الجلبى بقوله:

"لماذا عندما يتعرض الشعب العراقى لهجمة إرهابية شرسة تصمت الجامعة، وتسمى الإرهابيين الذين يقتلون الأبرياء أبطالا ومتصدين للاحتلال الأجنبي؟"[٥٦]، كما عدت استقبال ذلك الوفد تقويضا للعملية السياسية فى العراق، فى حين قبلت حكومة المالكى بوجود مفاوضات غير رسمية مع هذه الجماعات حتى يتم نزع سلاحها.

واتسم موقف مجالس الصحوة بقدر من الحياد فيما يتعلق بمسألة المقاومة؛ إذ صرح كمال أبو ريشة (نائب رئيس مؤتمر صحوة العراق) بأن "مقاومة الاحتلال أمر مشروع بكل الوسائل، لكننا فى وضع العراق لم يعد فى إمكاننا التمييز بين الإرهاب والمقاومة"، ورأى أن الأولوية لإقرار الوضع فى العراق، وما يعنيه ذلك من وقف المقاومة، ثم تأتى بعد ذلك المطالبة بإنهاء الاحتلال، فى حين ترفض هذه المجالس مسألة الفيدرالية بوصفها عاملا مضعفا للعراق[٥٧].

ويمكن رصد الملاحظات الآتية على مدى فاعلية دور الجامعة:

- بداية لم تكن فكرة عقد مؤتمر وطنى عراقى فكرة أصيلة للجامعة العربية؛ إذ تبنتها بعدما تحدث عنها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الصادر فى ١١ يونيو ٢٠٠٤، وبعدما طرحت فى مؤتمر شرم الشيخ الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٤ من قبل فرنسا.
- برغم تأييد الدول العربية والأمم المتحدة لمبادرة الجامعة الذى تأكد بحضور الرئيس مبارك والأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع التحضيرى الأول للمؤتمر، وبرغم تأييد حكومة المالكى لأفكار الجامعة وتشكيلها وزارة للحوار الوطنى؛ فإن الجامعة عجزت عن إقناع القوى الرئيسية فى العراق بضرورة حضور المقاومة الوطنية العراقية اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر ذاته الذى عقد فى

بغداد؛ وهو مما دفع تلك القوى إلى تنظيم مؤتمرات موازية، وإصدار بيانات تطالب فيها بالمشاركة فى ذلك المؤتمر، وبالتنديد بالإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة، ومن تلك القوى التجمع الجمهورى العراقى ومجلس العراق الموحد[٥٨].

كما لا يزال موقف الحكومة من البعثيين مختلفا عن موقف الجامعة، فبرغم ما يعنيه تعديل قانون الاجتثاث وتغيير اسمه إلى المساءلة والعدالة، وما يعنيه ذلك ضمنا من إمكان اندماج البعثيين داخل المجتمع أو العملية السياسية بعدما تتم مساءلتهم؛ فإن بنود القانون لا تزال فى جوهرها كما هى؛ إذ لا تزال تنص على "اجتثاث" وليس مساءلة فئات معينة، وإن كانت أصغر حجما من تلك التى استهدفها قانون الاجتثاث بصيغته الأصلية، خاصة أنه يتحدث عن "خدمة ذاكرة العراق بتوثيق جرائم البعثيين"، وتنفيذ برامج خاصة بذلك. وهذا يعنى أنه يعمل على عكس ما تفترضه المصالحة من إبراز للرموز والتاريخ المشترك بين كل القوى بما يسمح بتوحيدها، بدلا من ذلك الذى يؤدى إلى انقسامها.

وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال التى ساندت ودعمت هذا القانون بصيغته الأصلية، تسعى اليوم للتقرب من البعثيين والسنة الذين تضرروا منه داعمة القانون المعدل، وتسعى لتحقيق ما أسماه زلماى خليل زاد بـ "الاتفاق الدستورى بين السنة والشيعة والأكراد"[٥٩]. وذلك فى الوقت الذى يرفض فيه بعض أعضاء المجلس الوطنى العراقى (ككتلة التيار الصدرى) تلك التعديلات بوصفها مخالفة للدستور العراقي[٦٠].

كما سعت واشنطن لحث القاهرة على استضافة مؤتمر يجمع الجماعات المسلحة والأحزاب العراقية غير الممثلة فى الحكومة فى يناير ٢٠٠٨. وقد تم عقد اجتماع تحضيرى فى الشهر ذاته ببيروت جمع ٢٢ شخصية تمثل تيارات منخرطة فى العملية السياسية، وأخرى معارضة، تمهيدا لعقد المؤتمر[٦١]،

وذلك فضلا عن سعيها لجذب المسلحين للانضمام إلى مجال الصحوة، وتوظيفها زعماء العشائر لإقناعهم بذلك[٦٢].

- وجدت أفكار الجامعة صدى لها لدى القيادات الدينية فى العراق؛ إذ عقد عدد من رجال الدين السنة والشيعة عددا من الاجتماعات هدفت لاحتواء العنف وتحريم الاقتتال بين الشعب العراقى، ومن ذلك اجتماع يونيو ٢٠٠٧ الذى ضم ١٢٠ رجل دين شكلوا "اتحاد علماء المسلمين العراقي" ليتولى تلك المهمة، وتسعى هذه القيادات الدينية لعقد مؤتمر ثان للمصالحة برعاية الجامعة العربية ليركز على قضايا اجتثاث البعث، والتعديلات الدستورية، والأمن، وتوسيع العملية السياسية[٦٣].

كما طالبت هيئة علماء المسلمين بعقد مؤتمرات لعلماء الدين ورؤساء العشائر والقوى السياسية لدحر الإرهابيين ودعم العملية السياسية، مع ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى ذلك، وهذا يعنى ترويجها لفكرة الشراكة المجتمعية التى هى بدون تحقيق المصالحة ستفقد فاعليتها[٦٤].

ووجدت صدى لها كذلك لدى حكومة المالكى التى عقدت كثيرا من مؤتمرات المصالحة فى بغداد ومناطق أخرى[٦٥]، ودخلت فى محادثات مع بعض البعثيين فى خارج بغداد[٦٦].

غير أنه يلاحظ وجود تحفظات على دور الجامعة من قبل بعض القوى العراقية، التى قد تكون سببا فى تأخر وصول بعثة الجامعة إلى بغداد مطلع هذا العام عن موعدها الذى أعلن عنه؛ إذ أعلنت كتلة الائتلاف العراقى الموحد التى يتزعمها عبد العزيز الحكيم اعتراضها على عقد المؤتمر خارج العراق، فضلا عن رفضها فكرة مشاركة بعثيين فيه، وهذا ما كانت تسعى له الجامعة[٦٧].

- لم تقدم الجامعة العربية رؤية واضحة حول كيفية تمكين الحكومة العراقية أمنيا، وذلك على خلاف تعاملها مع الحرب الأهلية فى لبنان، ففى الحالة الأخيرة طالب مجلس الجامعة بوقف فورى للقتال، وطالب القوات السورية بالانسحاب، وبأن تحل محلها فورا قوات أمن عربية رمزية تعمل فى إطار السيادة اللبنانية، ويتحدد حجمها وفق الحاجة، وبالاتفاق مع الدول المشاركة، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أما فى حالة العراق، فنجدها حرصت وبشدة نتيجة حرص الدول العربية ذاتها على عدم التورط فى تفاصيل الداخل العراقى، لما سيجره عليها ذلك من صدام بين قواتها والشعب العراقى، والتى ستتحمل هى بالدرجة الأولى آثاره السلبية؛ لذا لم تحاول أن تطرح بديلا ولو على المستوى الفكرى لفراغ القوة فى حال انسحاب قوات الاحتلال، وذلك باستثناء حديثها عن بناء القوات العراقية الذى لم تحدد فيه مهام محددة على الدول العربية، والتى اتجهت إلى تدريب وحدات عسكرية عراقية خاصة على مكافحة الإرهاب والمشاركة فى العمليات الاقتحامية السريعة، وتنظيم تدريبات عاجلة لقوات الأمن والشرطة، وإعداد خطط القيادة والسيطرة.

وبذلك تراجع دور الجامعة المبادر، بعد طرح المالكى مبادرته، وبات عليها العمل فى إطار الأخيرة، حتى يكون لدورها صدى داخل المجتمع العراقى، ويتجاذبها فى ظل ذلك حرصها على عدم استحالتها طرفا فى الصراع فى مواجهة الحكومة العراقية، والقوات الأمريكية الذى يضمنه بعدها عن تعقيدات العملية السياسية والأمنية، وضرورة أن تلعب فى الوقت ذاته، دورا يضمن استمرار العراق موحدا، بدون أن يضر ذلك بمصالح الدول العربية وواشنطن التى باتت حاضرة فى المنطقة العربية. وتحقيق التوازن بين هذين المطلبين يتطلب تخطيطا دقيقا من الجامعة العربية، يعترف بالقيود التى تفرضها هذه المرحلة على عملها، وبضرورة الفعل، وعدم ترك الأمور تسير بدون تدخل منها.

الهوامش:

(١) إيمان أحمد رجب، "الحكومة العراقية ومنظومة التوازنات المحلية والخارجية (١ من ٣)"، الميثاق البحرينية، ٧ أغسطس ٢٠٠٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: مشرق عباس، "توافقية انتقالية تتحكم بمصير العراق... علاوى يواصل هجومه على التحالف الرباعى المتصدع، والأمريكيون يلوحون بتعزيز دور السنة"، الحياة، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٤) إبراهيم حميدى، "حذر السفراء العرب فى دمشق من مخاطر القاعدة، ووعد بإنهاء الميليشيات.. المالكى يرد على انتقادات بوش" الحياة، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٧.

(٥) "المالكى يتوعد بتدمير جيش المهدى إذا لم يسلم أسلحته"، الأهرام، ١٢ يناير ٢٠٠٧.

(٦) إيمان أحمد رجب، "الحكومة العراقية ومنظومة التوازنات المحلية والخارجية (٢ من ٣)"، الميثاق ٨ أغسطس ٢٠٠٤.

(٧) خلود العامرى (بغداد)، "المالكى: لن نسمح لجهات خارجة عن القانون بأن تكون بديلا عن الدولة"، الحياة، ٤ إبريل ٢٠٠٨.

(٨) تجدد هذا الاتفاق بعد أحداث العنف التى وقعت فى كربلاء فى أغسطس ٢٠٠٧، واستمر العمل بهذه الهدنة حتى شن حكومة المالكى عملياتها ضد قوات جيش المهدى فى البصرة ٢٥ مارس الماضى. للمزيد انظر: حسين على داود، "التيار الصدرى يهدد بعدم تمديد تجميد نشاط جيش المهدى"، الحياة، ١٩ يناير ٢٠٠٨.

(٩) للمزيد عن هذه الجماعات انظر: معتز شكرى، "المعضلة الأمنية فى العراق"، السياسة الدولية، مجلد ٤١، عدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص١٤٦.

(١٠) (بغداد)، "الجيش الأمريكى: حكومة المجالس تريد دفع أجور مسلحى الصحوة"، الحياة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

(١١) محمد التميمى (بعقوبة)، "اشتباكات بين اللجان الشعبية المسلحة والشرطة" الحياة، ١١ فبراير ٢٠٠٨.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) (أربيل)، "أكراد العراق يعارضون تشكيل مجالس الصحوة فى كركوك والموصل"، الحياة، ١٤ يناير ٢٠٠٨.

(١٤) صلاح النصراوى، "العراق حكومة جديدة ومهام ثقيلة"، السياسة الدولية، مجلد ٤١، عدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص١٤٢.

(15) Iraq Weekly Status Report, April 2. 2008 Bureau of Near Eastern Affairs, US Department of State.

(16) Iraq Weekly Status Reports, April 16 - 2008, Bureau of Near Eastern Affairs, US Department of State.

(١٧) إبراهيم حمدى، مرجع سبق ذكره.

(١٨) (بغداد)، "أحزاب عراقية تحذر من الفاشية الدينية"، الحياة، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

(١٩) عمر ستار (بغداد)، "جبهة التوافق تطالب بتعديل شروط عودتها إلى حكومة المالكى"، الحياة، ١١ فبراير ٢٠٠٨.

(٢٠) ياسين محمد صدقى (البصرة)، "اتفاق بريطانى غير معلن مع جيش المهدى بوقف قصف القصور الرئاسية فى البصرة"، الحياة، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٧.

(٢١) ضارى رشيد الياسين، "مستقبل الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق" فى: أحمد يوسف، محمد الهزار، وآخرين، احتلال العراق: الأهداف - النتائج - المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٢٢) (واشنطن)، "إعلان مبادئ أمريكي عراقي للتعاون الأمني والسياسي"، الحياة، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

(٢٣) (واشنطن)، "تضارب التقديرات الأمريكية حول تاريخ خفض القوات"، الحياة، ١٩ يناير ٢٠٠٨.

(٢٤) روجت لذلك القوات الأمريكية والبريطانية. للمزيد انظر:

Peter Graff, US Says Iran Buys Iraq Militia with Arms Cash The Washington post, sep. 28th 2006.

(٢٥) "التوافق يتمسك بتعليق عضوية وزرائها، وتنفي نيتها إسقاط الحكومة"، الحياة، ١ يوليو ٢٠٠٧.

(٢٦) فاضل رشاد (كربلاء- لندن)، "التيار الصدري يطالب بالتحقيق في أحداث كربلاء، ويهدد بإجراءات غير متوقعة ما لم يتوقف اعتقال عناصره"، الحياة، ٣ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢٧) محمد عبده، "السيناريوهات الأمنية المحتملة لتفجيرات سامراء عراقيا وخليجيا"، شئون خليجية، مجلد ٨، عدد ٤٥، ربيع ٢٠٠٦، ص١٢٥.

(٢٨) حسن أبو طالب، "العراق والبحث عن السيادة والشرعية"، السياسة الدولية، مجلد ٣٩، عدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤.

(٢٩) (القاهرة)، "خريطة طريق عربية للفرقاء العراقيين"، الأهرام، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٠) انظر: بيان جمعية الوفاق البحرينية (شيعية معارضة)، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤، موقع الجمعية: www.alwefaq.org.

منصور الجمري، "خطوة إلى الوراء"، الوسط البحرينية، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤.

(٣١) للمزيد انظر: علي خميس، "تذويب الطائفية"، الميثاق، ٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣٢) حيدر نجم، "رئيس بعثة الجامعة العربية يصل بغداد"، الشرق الأوسط، ١٩ إبريل ٢٠٠٦.

(٣٣) مشرق عباس (بغداد)، "رئيس بعثة الجامعة العربية فى بغداد يستكمل التحضير لمؤتمر بغداد بزيارة السيستانى والصدر"، لمانى للحياة، "فتح قنوات اتصال مع المقاومة خيار يحظى بتأييد عراقى"، الحياة، ٢٣ مايو ٢٠٠٦.

(٣٤) حول مخاوف الجامعة من اندلاع حرب أهلية بالعراق. انظر:
- باسل محمد (بغداد)، "الخشية من حرب أهلية فى العراق وراء الوجود العربى فى بغداد"، الحياة، ١٢ مايو ٢٠٠٦.
- أرليت خورى (باريس)، "افتتاح المنتدى الأول للحوار العربي-الأوربى فى باريس... موسى يحذر من المقاربات الجزئية للملف النووى فى الشرق الأوسط"، الحياة، ٢٧ إبريل ٢٠٠٦.

(٣٥) فاضل رشاد (النجف)، "لمانى: السيستانى يتفهم ويشجع عمل الجامعة العربية"، الحياة، ١ يونيو ٢٠٠٦.

(٣٦) "عمرو موسى يخاطب برلمان كردستان: جئتكم فى لحظة تاريخية فارقة فى مهمة تمثل العرب"، الشرق الأوسط، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٧) معد فياض (بغداد)، "أحمد الجلبى: إيران لها نفوذ فى العراق، ونريد من الجامعة العربية تنديدا بالإرهاب"، الحياة، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٨) (القاهرة)، "خريطة طريق عربية للفرقاء العراقيين"، مرجع سبق ذكره.

(٣٩) انظر: نص البيان الختامى لاجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطنى العراقى، القاهرة ٢٥-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥، الجامعة العربية. www.arableagueonline.org/las/index.jsp.

(٤٠) عن هذا الاجتماع انظر:
(القاهرة)، "عمرو موسى: مشاكل العراق مصدرها الاحتلال وسفك الدماء"، الأهرام، ١٦ يوليو ٢٠٠٦.
(القاهرة)، "الاجتماع التحضيرى لمؤتمر الوفاق العراقى قرر تشكيل لجان شعبية لوقف التحريض الطائفى"، الحياة، ٢٨ يوليو ٢٠٠٦.

(٤١) نص قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٦٥٥٣ دورة ١٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥، الجامعة العربية:

http:/www.arableagueonline.org/las/Arabic/categoryList.jsp?next=10&level_ed=237&image.x=47&image.y=14

(٤٢) (عمان)، "وفد من الجامعة العربية فى بغداد لإحياء عملية المصالحة الوطنية"، الحياة، ١٣ يناير ٢٠٠٨.

(٤٣) نص مشروع المصالحة الوطنية ٢٥ يونيو ٢٠٠٦، الهيئة العليا للحوار والمصالحة الوطنية:

http:/www.hdriraq.org/modules.php?name_News&file=article&sid=5

(٤٤) (بغداد)، "البرلمان العراقى يقر قانون المساءلة والعدالة ويخفف قيود عودة السنة إلى أجهزة الدولة"، الحياة، ١٣ يناير ٢٠٠٨.

(٤٥) انظر: نص القانون كما نشرته جريدة المدى العراقية:
(بغداد)، "نص قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة المصادق عليه من قبل مجلس رئاسة الوزراء"، المدى، ٣ فبراير ٢٠٠٨.
سؤدد الصالحى، "الحزب الإسلامى يرحب بالتعديلات على قانون المساءلة والعدالة.. استمرار خلافات الكتل السياسية العراقية حول قوانين النفط والاجتثاث والمحافظات"، الحياة، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٧.

(٤٦) (القاهرة)، "موسى: يجب التعامل مع الفيدرالية وفقا لأسس تضمن وحدة العراق"، الحياة، ١١ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٤٧) المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العراق وآفاق المستقبل فى ظل المتغيرات الحالية.. المحددات والخيارات والانعكاسات، (القاهرة: المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص٢٧٠.

(٤٨) تنص هذه المادة على أحقية محافظة أو أكثر فى تقديم طلب بوصفها إقليما، ويتم تنظيم استفتاء على ذلك. انظر: نص الدستور العراقى على موقع رئيس الوزراء المالكى. http://www.iraqi-pm.org.

(٤٩) انظر:
المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص٣١-٤٠.
أكرم عبد الحكيم، "المشروع الشيعى للدولة العراقية"، السياسة الدولية، مجلد ٤٠، عدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥.

(٥٠) (القاهرة)، "ردود فعل إيجابية على نتائج الاجتماع التحضيرى لمؤتمر الوفاق العراقى"، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٥١) "طالبانى يحذر من حرب أهلية فى حالة الانسحاب المفاجئ للقوات الأجنبية من العراق"، الأهرام، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٥٢) سؤدد الصالحى (بغداد)، "التقى الضارى والحكيم وزيبارى..."، بن حلى للحياة: "ناقشنا مع الحكومة أمن المقاومة فى مؤتمر الوفاق"، الحياة، ١٢ يونيو ٢٠٠٦.

(٥٣) مشرق عباس، مرجع سبق ذكره.

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦- ٢٨.

(٥٦) معد فياض، مرجع سبق ذكره.

(٥٧) (الأنبار)، "صحوة العراق للحياة: نعارض الاحتلال ونملك أدلة على تورط ايران فى أعمال إجرامية"، الحياة، ١٣ يناير ٢٠٠٨.

(٥٨) (القاهرة)، "خريطة طريق عربية للفرقاء العراقيين"، مرجع سبق ذكره.

(59) Stephen Biddle, "Securing Baghdad, Thinking Saigon" Foreign Affaires, April 3 rd 2006.

وللمزيد انظر: (الكويت)، "بوش يثنى على قانون المساءلة والعدالة"، المدى، ١٣ يناير ٢٠٠٨.

(٦٠) انظر:
(البصرة)، "البرلمان يصوت على موازنة ٢٠٠٨، والمساءلة والعدالة"، المدى، ٦ يناير ٢٠٠٨.
عمر ستار (بغداد)، "طالبانى: لا مصالحة فى العراق بدون مشاركة السنة فى الحكومة"، الحياة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

(٦١) حسين على داود (بغداد)، "اجتماع للمصالحة الوطنية فى بيروت يضم ٢٢ شخصية حكومية ومعارضة"، الحياة، ١٤ يناير ٢٠٠٨.

(٦٢) جودت كاظم (بغداد)، "أبو ريشة: أعضاء الإسلامى فى الأنبار فاسدون أهدروا الملايين"، الحياة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

(٦٣) (بغداد)، "١٢٠ رجل دين يجتمعون فى بغداد لتشكيل اتحاد علماء المسلمين فى العراق"، الحياة، ٣ يونيو ٢٠٠٧.

(٦٤) محمد عبده، مرجع سبق ذكره، ص٩٩.

(٦٥) (بغداد)، "الحوار الوطنى يعقد مؤتمرا موسعا لعشائر ووجهاء الجنوب"، الصباح العراقية، ٦ أغسطس ٢٠٠٧.

(٦٦) حسين على داود (بغداد)، "مؤتمر القوى السياسية فى بغداد الشهر المقبل"، الحياة، ٦ فبراير ٢٠٠٨.

(٦٧) المرجع السابق.